

تتوقف بعض النسخ أو تنوعها حذف الياء ولا وجه له فيطبق ما به
 قرن من مبتدأ أو موصوفاً تشبيهاً بالياء في الخلو من لفظ من ومقتضاها
 وجهها واحد لا يقال هذا أيضاً فيه ما ينقله الشيخ عن سبغ التفسير
 من أن المشهور في فعل العارفين عن معنى التفضيل التزم الأوزاد والتكثير
 لما تفرقه من أن ما في سبغ التفسير في الجرح من الـ والاضافة دون
 كقول الخ في مع ما قبله في وينتقد مرتب الناقد والشيخ
 أعدا لابي مروان في عاد لا تعلم بشاكرها بعد من بني مروان في العدل
 والناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي بذلك لضعفه
 أرق الجند والاشجعي عن عبد العزيز بن مروان سمي بذلك لضعفه
 أصابته بضرب الدابة من بني قريظة أي حاله كونه من
 بينهم أي من وطهم وضيابهم لمجرد التخصيص أي تحصيله
 الموصوف بأنه من القوم القلاني مثلاً لا لبيان المعصية عليهم
 الي ما في مضاف إليه ليس هو أي أفعال بعضه أي المضاف إليه
 الواقع عليهم ما ولي بان الصدقة على غير ما هي له أبرز الضمير اللفظ
 ما أصيب البياض منكم ولا ما أصيب الليم تحسب المعنى الوضعي
 وأن كان غير مشهور له تحسب المراد منه في المقام إذا المراد المضاف
 اليه في الموصوف مما يشترك في المعنى الوضعي فلا يلزم تفضيل
 المحيي على نفسه قاله سم وفي كلام الأماميين أن الحصر الذي ذكره
 التتمه هب الصدق بين دونه الكوفيين فلذلك ليس لكونه الكوفي
 فيه معنى من لا يكون إلا بعض ما أصيب اليه وما لم يتوقفه وبني
 من لدمية المفاضلة أصلاً أو ينهال الاعمال المضاف اليه وحده
 بل على ما سواه لا يجب فيه ذلك إن قصد الاحسن من
 بينهم وقصد حسنهم لأن أفعال علي هذين الوجهين ليس

ابن الوليد

بدون من قد يعبر عن معنى التفضيل السلب وأن فيه وجهين لزوم
 الأوزاد والتكثير وهو المشهور والمطابقة ولا يعدان يقاس علي
 ذلك ما إذا عبر المضاف اليه عن معنى التفضيل أو قصد به
 التفضيل على المضاف اليه وعبر عن الاشجعي والناقص أعدا لابي
 مروان بن خوهر ميرا الله عليهم وكانوا قتل فرشي معنى في ابي
 المعنى كما صدر عنها لانا التفضيل ليس نفس معناها وإنما هو
 مستفاد من فعلها كما قدمنا في ومنها أي من القول الكاري
 على المطابقة قولنا في ذلك جعلنا في قوله البعض في كاد مفعول
 أول جعلنا مضاف اليه كرميه وفي كاد في المفعول الثاني هو ولا
 تخفى ما يلزم عليهم من ضعف المعنى والأو كرميه أن في كاد في
 ظرف لظهوره كحلنا والكاد مفعول ثان ومجرمها مفعول أول
 والامتنان والبر ما يتذكره الشيخ من أنه يلزم عليه المطابقة في الجرح
 وهي معتقده لان الاضافة منوية أي كادها قائل
 ومنه أي من القول الكاري على عدم المطابقة قولنا في كاد مفعول
 أحدهم الناس فأخرج مفعول ثان للجرح ولو طابق لقال أحدهم
 وهذا أي عدم المطابقة فان قد راى ابن السراج في
 لما يقال كيف يوجب عدم المطابقة وقد وردت في الأثر كرميه
 المطابقة في الجرح وهي معتقده كما مر في النظر فاق
 قلة الامتنان منوية كما مر وتوفيها فوجه وقد أجتمعت الجهالة
 في قولنا في كاد مفعول ثان وجمع احسن وجمع الاحسن أحسن
 من قسم ما قصد فيه الزيادة المطلقة فلذا اجمع خلافه أحب وأقرب
 فإنها من قسم ما قصد فيه التفضيل على المضاف اليه وحده فلذا ورد
 ونزل احسن أخلاقاً استيفان باني أو تنوعها بالنصب عطف على علم

تنو